

قالوا إن فاتورة الخلاص قد تكون دموية في حالة استعانة (الإخوان) بالجهاز الخاص

منشقون عن الجماعة يحذرون من ساعة الصفر



القاهرة/ متابعات :

حذر قياديون سابقون بجماعة

«الإخوان المسلمين» من أن مصر

اقتربت من «سيناريو الرعب» المتمثل

في نزول «ميليشيات الجماعة المسلحة»

لحماية الرئيس محمد مرسي،

والتصدي بقوة السلاح للمعارضة

السياسية..

مصدر عسكري مصري :

لن نسمح بوجود ميليشيات،
وصبرنا بدأ ينفذ



القاهرة / متابعات:

نقلت الصحف المصرية عن مصدر عسكري إن القوات المسلحة لن تسمح بوجود ميليشيات مسلحة داخل مصر، مهما كان الثمن، مضيفاً: «لو أن الأمر احتاج القوات المسلحة فإننا موجودون». وقال المصدر: لن تسمح القوات المسلحة لأي جماعات مسلحة أن تهدد أمن وأمان مصر، ونرفض تماماً أي ميليشيات مسلحة، كما نرفض تماماً أن يكون هناك قوات موازية سواء للشرطة أو الجيش، مشيراً إلى أن مهمة القوات المسلحة حماية الوطن ضد أي مخاطرة، وأنها لن تسمح، بالتعاون مع الشرطة المدنية، بوجود هذا النوع من الميليشيات، مضيفاً: لسنا بديلاً عن الشرطة المدنية ولكن من ضمن مهامنا حماية الوطن والمواطنين. وأكد أن القوات المسلحة على أهبة الاستعداد لحماية الوطن دائماً.

وتعليقاً على تصريحات حازم أبوإسماعيل التي توعد فيها بمنع «العسكر» من العودة للحكم، قال المصدر إن القوات المسلحة بعيدة تماماً عن المشهد السياسي، ولا تتدخل في المشهد السياسي وعلى الشيخ حازم أن يبتعد عن الأمور التي تخص القوات المسلحة، فلن تدخل في مفاوضات إعلامية، ولكن لن نسمح بأي محاولة لإهانة القوات المسلحة، أو إقحامها في أي معارك سياسية. وتابع المصدر العسكري: تزايدت في الفترة الأخيرة تهديدات علنية من بعض الأحزاب الإسلامية للقوات المسلحة، لكننا نسمح بهذه التهديدات، وقادرون على الرد، ولن نأوى بأضننا بعيداً عن المعارك السياسية، ولكن نحذر من أي تجاوزات في حق القوات المسلحة، لأن تهديد القوات المسلحة مرفوض، والقوات المسلحة قادرة على مواجهة أي شخص يحاول هز استقرار البلاد، وهي تعمل لأجل مصلحة مصر العليا، وفقاً للأحداث التي تجري في البلد، مطالباً الأحزاب التي تهدد القوات المسلحة بتوخي الحذر فيما تتحدث فيه عن الجيش، لأنها لن تتوخي أي تهديد سواء للقوات المسلحة أو للمواطنين أو للمنشآت المهمة والحيوية في البلد.

ومضى قائلاً: صبرنا نغد على البعض، ولكن لن ننساق وراء أي استفزازات، لكي ترد القوات المسلحة بطريقة تكون خطأ أو بطريقة يكون فيها نوع من الاستفزاز. وأشار إلى أن المؤسسة العسكرية بعيدة تماماً عن أي صراعات سياسية وبعيدة تماماً عن المعارك السياسية، مستدركاً: لكن لن نسمح لأي شخص يتهديد القوات المسلحة، فعقيدة القوات المسلحة حماية مصر والمصريين، ولسنا جيش سوريا ولسنا عسكر، لأن العسكر هم المالكي، مضيفاً: نحن خير جنود الأرض، وعلى البعض أن يتصرف لأداء عمله دون أن يقحم القوات المسلحة في أي مهامات وصراعات، كاشفاً عن أن القوات المسلحة سوف تتصدى بقوة لأي شخص يحاول تهديد أمن واستقرار مصر أو يحاول تهديد القوات المسلحة لأن القوات المسلحة لا تهدد.

وحذر المصدر العسكري من أن الجيش لن يقبل بتهديد أي شخص أو حزب أو جماعة للقوات المسلحة، مشيراً إلى أن هذه التهديدات تقوم بعمل موجع غضب بين الضباط والجنود ولكن القوات المسلحة تترفع عن الصغائر دائماً. وقال: في الوقت ذاته المؤسسة العسكرية لن ترد على أي مهامات ولن تدخل في صراعات إعلامية، يريد البعض أن يحققها ليكون بطلاً على حساب المؤسسة العسكرية، ولكن القوات المسلحة سترد بطرق أخرى وليس عن طريق منابر القنوات الفضائية.

وقال المصدر: نحذر من محاولات الزج باسم القوات المسلحة من البعض أو محاولة تهديدها، ونؤكد أننا لن نسكت كثيراً على ذلك وسنخذ إجراءات قانونية كبيرة ضد من يتطاول علينا كخطوة أولى قبل اتخاذ إجراء أكبر في حالة حدوث ذلك مرة أخرى، مؤكداً أن القوات المسلحة تأخذ جميع التصريحات التي يدلي بها البعض للإعلام، عن المؤسسة العسكرية، بحمل الجد، وتعرف تماماً كيفية وقت الرد، وكيف لا تنزل في صراعات مع أحد.

وقال القيادي المنشق ثروت الخرباوي: إن ميليشيات الإخوان، حقيقة دماغية، وهي تتلقى الأوامر من المهندس خيرت الشاطر، نائب المرشد العام، مضيفاً: بعد انسحاب الداعية جزيياً، يبدو أننا اقترنا من ساعة الصفر، وكشف عن أن مكتب الإرشاد استدعي أمس الأول، العشرات من أبناء الجماعة، لتأمين المقر العام بالمقطم، بعد أن انسحبت قوات الأمن الموجودة هناك، الأمر الذي يؤكد أن الجماعة فقدت صوابها، وتشتت بالخطر الداهم الذي يترصص بها، موضعاً أن العقيدة التي يؤمن بها أبناء الجماعة تتمثل في أن قتالنا في الجنة وقتالنا في النار، ما ينذر بمشاهد دموية، وفاتورة باهظة قبل الخلاص من حكم الإخوان، وأكد أن نفي قيادات الإخوان وجود ميليشيات مسلحة، لا يقنع عقل طفل، لأن الشواهد أمام الجميع، وما حدث أمام قصر الاتحادية، من هجوم على المعتمدين يمثل رسالة خطيرة، لا ينبغي أن تمر مرور الكرام، موضعاً أن هناك ما يدل على صحة كلامه، حيث بدأ الحديث عن الميليشيات مع قضية «ميليشيات الأزهر» سنة 2005، حين أدى عدد من أبناء الجماعة عرضاً قتالياً داخل الحرم الجامعي، ما تسبب في سجن الشاطر.

كما كشف عن أن عدداً كبيراً من القيادات لا يعلم شيئاً عن حقيقة الميليشيات، باعتبارها نظاماً سريراً للرجال، فهذا الملف يدبره التنظيم السري داخل الجماعة، ويفرضون عليه سياجاً من التعظيم والكتمان.

وأضاف أن الجماعة تمتلك تنظيمًا عسكرياً تنفق عليه الملايين، وهناك جناح عسكري يعتبر المهذب الشاطر، والدكتور محمد علي بشر، عضو مكتب الإرشاد، ورجل الأعمال الشهير، حسن مالك، من أهم رموزه، مؤكداً أن انسحاب الشرطة بعد تركيزها أمام مكتب الإرشاد لمدة أربعة أشهر، يساهم في سحب مصر إلى موقف عصير، خصوصاً بعد تنامي الدعوات على معاقبة التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر، بحرق مقرات الإخوان ومكتب الإرشاد.

ورأى الخرباوي أن هناك اتفاقاً بين قيادات الداخلية والإخوان، على انسحاب الشرطة، بما يعطي الجماعة الجبر بالاعتماد على الميليشيات قائلاً: «بيدوا صبر الجماعة قد نفذ والأل هناك خطط للانقضاض على شباب الثورة، بعد أن فشلت عمليات الاعتقال المتهنجة، والتعذيب داخل أقسام الشرطة، في وقت الملتحوري».

وأكد أن جماعة الإخوان، تؤمن بأن نهاية نظام الرئيس محمد مرسي، ستعني نهاية الفرصة التاريخية التي انتظرتها ثمانين عاماً، لإتمام ما يسمى بمشروع التمكين، وهذا الأمر سيؤدي بالضرورة إلى فعل كل الممكن وغير الممكن حتى لا تنتهك الفرصة. من جهته قال الدكتور سيد عبدالستار، القيادي المنشق عن الجماعة: إن نزول ميليشيات الإخوان «مسألة وقت»، والجماعة تشتت الآن أنها إزاء معركة الأخيرة، التي ستخوضها وفقاً لتقاعدها «أنا ومن يعدي الحرائق والطوفان»، مؤكداً أن جماعة الإخوان، لا تتورع عن حق الأخرى واليابس، من أجل الحفاظ على ما تزعم أنه (مشروع إقامة دولة الإسلام) !!

وأضاف أن الإخوان تنظم اعتاد العمل تحت الأرض، وهناك في مكتب الإرشاد جناح يميل إلى العنف، وهذا الجناح يريد الآن إسقاط مؤسسات الدولة، وعلى رأسها الجيش والشرطة، حتى تصبح الساحة خالية لميليشيات الجماعة، التي تريد استنساخ تجربة الحرس الثوري الإيراني. وقال: إن عنف الإخوان يبدو واضحاً في تصريحات الاستعلاء والاستقواء، التي يدلي بها رموز الجماعة ضد المعارضة، وفي التهديدات المباشرة التي يتوجهون بها ضد رموز المعارضة، وفي مباركة شيوخ التكفير وسفك الدماء ضمنياً، محذراً من أن نزول شباب الإخوان لحماية مقرات الجماعة، ليس إلا الحلقة الأولى من مسلسل عنف دموي رهيب.

من جهته أكد أحمد الحمراوي، القيادي الإخواني المنشق عن الجماعة وأحد أبرز مؤسسي حزب الحرية والعدالة: أن الجماعة تمتلك ميليشيات مدربة على أعلى مستوى، وتضم شباباً «أدغمهم مغسولة، يؤمنون بأنهم يجاهدون من أجل المشروع الإسلامي، وفي سبيل هذا الجهاد، لا بأس من إراقة دماء معارضي الإخوان، بذريعة أنهم ضد الإسلام». وقال: (عملياً لا تهتم جماعة الإخوان بالمشروع الإسلامي، وإنما يهتم القياديون فيها بالاستحواذ على الحكم، وما يورده قياديو الجماعة عن المشروع الإسلامي، إنما هو لخداع البسطاء والضحكاليهم، والزج بهم في نيران المواجهة مع معارضي الجماعة، دون اهتمام بمن سيسقط هنا أو هناك) .. واستشهد بالتصريحات التي أدلى بها الدكتور عصام العريان: نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي لجماعة الإخوان مؤخراً، إذ قال: ((الشعب المصري سينتصر بإيمانه القوي ضد كل المؤامرات، التي لم تتوقف منذ الإطاحة برأس نظام الاستبداد، والفساد، والإفساد، وسيجتاز كل المعارك ضد المتآمرين، وأن مشوار التغيير مستمر، وطويل،

والسيناريو السوري، وهذا لن يكون، فالجيش المصري جزء من نسيج الشعب وليس جيشاً طائفياً أو مذهبياً، وسوف ينحاز بالضرورة إلى الشعب.

النائب العام يرتكب جريمة مكتملة الأركان

الذي ذلك أعلنت القوى السياسية بدمياط عن رفضها لقرار النائب العام بمنح الضبطية القضائية لمواطنين وإعلان عدد من أعضاء التيارات الإسلامية، عن عزمهم واستعدادهم لتشكيل لجان شعبية لحماية المواطنين في حالة انسحاب الشرطة لأي سبب من الأسباب، حيث استنكر الكثيرون من أبناء دمياط تلك القرارات معبرين عن رفضهم التام لقانون الضبطية، مؤكداً أنه يفتح الطريق أمام إنشاء حرس ثوري على غرار الحرس الثوري الإيراني كذلك رفض مقترح اللجان الشعبية من قبل التيارات الإسلامية، لأن ذلك سوف يكون شرارة الحرب الأهلية.

وأكد جمال الزيني، عضو مجلس الشعب السابق، أن الإعلان عن اللجان الشعبية والضبطية القضائية للمواطنين هو بمثابة الإعلان عن فشل النظام الذريع في إدارة شؤون البلاد، واعتراف صريح بأنه ليست هناك دولة وليس هناك دستور أو قانون

واننا نعيش عصر قانون القوة (العابثة) وليس عصر قوة القانون، وما يحدث جريمة متعمدة بكل المقاييس ونشر الفوضى في ربوع البلاد الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى كارثة أمنية وحرب أهلية.

كما أكد نبيل الحفناوي عضو التيار الشعبي عن رفض هذا القرار غير المسئول بمنح المواطنين للضبطية القضائية وما هي من وجه نظري سوى استكمال النظام الحالي وجماعة الإخوان لمخطط إسقاط البلد في فوضى عارمة وحرب أهلية وهو ما لن نسمح به لأن الهدى منه التخلص من النشطاء والمعارضين وجعل حرس ثوري حساوي في مصر على غرار الحرس الثوري الإيراني.

وأشار محمد فهمي بصل عضو لجنة الحريات ببنقابة المحامين فرع دمياط أن قرار النائب العام بمنح حق الضبطية القانونية للمواطنين جريمة مكتملة الأركان، وفتنة تقود البلاد لمزيد من التفكك الاجتماعي ولا سيما بعد إعلان البعض عن تشكيل لجان شعبية لتكون بديلة عن الشرطة في حال انسحابها.

كما أكد أحمد الغمراوي منسق اتحاد القوى الشعبية والسياسية بدمياط أن هذا القرار من شأنه إعادة الحالة الأمنية إلى مرحلة ما قبل الثورة من تكميم الأفواه وإعادة طريقة عمل أمن الدولة والعديد من ممارسات ما قبل 25 يناير. بينما أكد على نوبل منسق عام الحركة الوطنية بدمياط أن هذا القرار الخاص بمنح الضبطية القضائية للمواطنين هو بداية لإشغال فتيل الفوضى، ونشوب حرب أهلية بين المواطنين، فضلاً عن أنه سيفتح الباب أمام من يريد تصفية حسابات، بالنسبة لمن بينهم أمور عداوية.

وأوضح اللواء سامح سيف اليزل، رئيس مركز الجمهورية للسيااسات والدراسات الاستراتيجية، أن أي محاولة لأخوة القوات المسلحة المصرية لن تنجح أبداً. وأضاف خلال لقاء تلفزيوني له على شبكة «تلفزيون الحياة»، أنه لا بد من تصديق ما يحدث على أرض الواقع وليس البيانات في إشارة لقيام الجيش بتأمين المنشآت الحيوية في بورسعيد، مشدداً على ضرورة أن تغلق الرئاسة من المسئولين عن حادث رفح الذي تسبب في مقتل الجنود في شهر رمضان الماضي. وشدد على ضرورة ألا يعاند النظام الحاكم مع الشعب، مشيراً إلى أن الرئاسة عليها أن تهتم برأي المعارضة ولا تقوم بتخوينها، موضعاً المقترحات التي يمكن أن تخرج بها المعارضة وتساعد النظام على العبور من الأزمات، وقال: «لا بد أن نسمع رأي الشعب دون مكابرة».

الجماعة تتحرك ضمن تنظيم دولي وتستعين بشباب الإسلاميين في سوريا ومالي وحماس والنيجر، فضلاً عن العائدين من أفغانستان الذين يشكلون نواة الميليشيات.

وقال: إن الجماعة تستعد لفرض ميليشياتها الآن عن طريق الشرطة الشعبية للسيطرة على البلاد بحجة أن الشرطة لا تقوم بواجباتها ولا تستطيع أن تعيد الأمن.

وأضاف أن ميليشيات الجماعة تنظيمات قديمة نشأت مع نشأة الجماعة، وهم مسلحون وقاموا بتشكيل فرق اغتيالات، والجماعة الآن تريد فرضهم على غرار الحرس الثوري الإيراني، وهم يؤمنون بنكر عقائدي وخطورة هذا التنظيم أنه يضع مصالح التيارات الإسلامية فوق مصلحة الدولة.

وقال إن الإخوان يريدون استنساخ تجربة الحرس



■ اللواء يسري قنديل



■ احمد الحمراوي



■ ثروت الخرباوي



■ اللواء حسام سويلم



الثوري الإيراني، موضعاً أن زيارة قاسم سليمانى قائد قوات الحرس الثوري إلى مصر مؤخراً كانت تستهدف نقل الخبرات الإيرانية للإخوان، وذلك بهدف مواجهة الجيش عسكرياً في المستقبل.

من جهته، أكد اللواء أركان حرب يسري قنديل، أن انسحاب الشرطة لا يزال جزئياً، وفي حال حدث انسحاب كلي، فإن الجيش هو المنوط بحماية أمن الوطن والمواطن، ولا يمكن أن يسمح بتواجد ميليشيات مسلحة في الشارع المصري.

وأضاف أن جماعة الإخوان ستحتمي بميليشياتها إن حدث فراغ أمني، وهناك شباب من الإخوان مدربون على أعمال العنف وحرب الشوارع، وهم مخدوعون إلى درجة أنهم قد يسدون حياتهم ثمناً لحماية الجماعة، مؤكداً أن الجيش المصري لن يسمح بذلك وسيبقى في وجه أي ميليشيات تحاول إراقة دماء الشعب.

وأكد أن الرئيس هو المسئول عن الفوضى التي لم يسبق لمصر أن عانت منها على مر العصور، بسبب قراراته الخاطئة وتعديده على السلطات وعلى رأسها سلطة القضاء.

وأكد أن إضراب الشرطة يكشف عن انضمام الشرطة للشعب بعد أن فقدت الجماعة الشرعية السياسية، فإن الرئيس الذي يسمح بحرب أهلية لا يصلح أن يكون رئيساً.

وقال: إن البعض يحذر من أن مصر تسير نحو

في الجولة الأولى على 5 ملايين صوت فقط من إجمالي 13 مليون صوت في الجولة الثانية مقابل 12 مليون ومائتي ألف صوت لأحمد شفيق وهو ما يدركه الإخوان المسلمون الآن بعد أن فقدوا أصوات الذين أعطوهم أصواتهم خوفاً من أحمد شفيق بل أنهم فقدوا أنصاراً لهم في الشارع من الإسلاميين أنفسهم.

واتهم الجماعة بأنها تريد «تخريب الجيش المصري»، لأنه حافظ الصد المنيع في وجه طمعهم، وهناك مخططات «شريرة»، لكسر الجيش المصري، ومن ثم استبداله بميليشيات على شاكلة الحرس الثوري الإيراني.

وكما أكد أن الإخوان ليس لديهم مانع من التضحية بأرواح المصريين من أجل تنفيذ مخططاتهم السرية، وكذلك لإحداث فراغ أمني في الشارع وإقحام الجيش في المشهد السياسي بحجة تأمين الشارع

وإحداث تصادم بين الجيش والشعب.

وقدر اللواء محمد رشاد، وكيل جهاز المخابرات السابق، عدد أفراد ميليشيات الجماعة بنحو 60 ألفاً، ممن تلقوا تدريبات عسكرية، قائلاً: إن